

أ يلتزم الطرف الثاني بتحويل الراتب الخاص به - أو راتبه التقاعدي إذا كان متقاعداً - و أية مزايا وظيفية أخرى بما فيها مستحقات نهاية الخدمة إلى حسابه لدى الطرف الأول وفق إجراءات تحويل الراتب المعتمدة من قبل الطرف الأول وأن لا يقوم الطرف الثاني بسحبه نقداً أو منح وكالة شرعية أو تفويض لأي شخص آخر لاستلامه وأن لا يقوم بتحويله إلى أي جهة أخرى أو بنك آخر حتى السداد الكامل والنهائي لكافة الأقساط والمبالغ المستحقة عليه، يتعهد الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول بأية تغييرات قد تطرأ على وضعه الوظيفي، ويشمل ذلك نقله من إدارة إلى إدارة أخرى أو من جهة عمل إلى أخرى أو أن يحال للتقاعد بطلب منه أو حسب الأنظمة المعمول بها.

ب في حال تم إحالة الطرف الثاني للتقاعد أثناء فترة سريان هذا العقد، فإنه يحق للطرف الأول - دون إشعار الطرف الثاني - إعادة جدولة مديونية الطرف الثاني بحيث يتناسب مبلغ القسط الشهري مع نسبة الاستقطاع الشهري من راتب الطرف الثاني التقاعدي المقيد في حسابه لدى الطرف الأول، دون زيادة مبلغ المديونية.

ج يفوض الطرف الثاني الطرف الأول بمراجعة مصلحة معاشات التقاعد أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في حالة إحالته للتقاعد قبل سداد الأقساط المستحقة عليه لتسلم المعاش التقاعدي أو طلب تحويله مباشرة إلى حساب الطرف الثاني لدى الطرف الأول وذلك حتى السداد الكامل والنهائي لكافة الأقساط والمبالغ المستحقة عليه موقع حسب الأصول.

د سند لأمر بكامل مبلغ المديونية وفق النماذج المعتمدة من قبل الطرف الأول، موقع حسب الأصول. تخضع عملية السداد بموجب هذا العقد للشروط التالية:

أ. في حال ممانلة الطرف الثاني عن سداد ثلاثة أقساط متتالية أو خمسة أقساط متفرقة في تواريخ استحقاقها تصبح كافة الأقساط حالة ومستحقة السداد على الفور دون سابق إنذار أو حكم قضائي، وسيقوم الطرف الأول بإدراج وعرض تفاصيل العلاقة الائتمانية الخاصة بالطرف الثاني لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية أو لدى أي جهة أخرى توافق عليها مؤسسة النقد العربي السعودي.

ب. حالة تأخر استلام أية قسط فسوف يتم تحميل الطرف الثاني رسوم تأخير ٧٥ ريال في الشهر على الأقساط الشهرية المتأخرة، وتصرف في وجه البر تحت إشراف الهيئة الشرعية بعد خصم تكاليف التحصيل.

ج. في حال توقف تحويل راتب الطرف الثاني لحسابه لدى الطرف الأول فإنه يحق للطرف الأول وفقاً لتقديره المطلق اتخاذ الإجراءات التالية:

١. اعتبار كافة الأقساط حالة ومستحقة السداد على الفور.

٢. مراجعة جهة عمل الطرف الثاني والمطالبة بتحويل راتبه من جديد لحسابه لدى البنك العربي الوطني.

٣. في حالة انتهاء خدمات الطرف الثاني فإنه يحق للطرف الأول وفقاً لتقديره المطلق استقطاع كافة الأقساط المستحقة وغير المستحقة من كافة مستحقاته والتي قد تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - مكافئة نهاية الخدمة، الإجازات، مكافئات، وأية بدلات وذلك للعملاء الغير مواطنين فقط.

د. يفوض الطرف الثاني الطرف الأول باستخدام كل و/أو بعض من مبلغ التمويل في سداد مديونته لدى (الجهة الدائنة) من خلال حوالة أو بموجب شيك مصرفي لأمر الطرف الثاني مناوله الجهة الدائنة.

هـ. في حال عدم تحصيل/صرف الشيك وسداد مديونية الطرف الثاني تجاه الجهة الدائنة خلال فترة أقصاها ٦٠ يوم من تاريخ هذا العقد، يحق للطرف الأول إلغاء العقد والشيك دون شعار الطرف الثاني أو إنذاره، ويتعهد الطرف الثاني بإعادة أصل الشيك للطرف الأول على الفور.

يفوض الطرف الثاني الطرف الأول بأن يقيد على أي حساب باسمه لدى الطرف الأول ما يطلبه الطرف الأول من سندات لأمر أو كمبيالات مخصومة أو أقساط تمويل وسوف تعتبر جميع الحسابات الخاصة بالطرف الثاني بغض

النظر عن نوع عملتها بمثابة حساب واحد ويحق للطرف الأول وبدون إشعار مسبق أن يقوم بدمج أو توحيد جميع حسابات والتزامات الطرف الثاني واستخدام أو تحويل أية مبالغ دائنة في أي من تلك الحسابات و/ أو أية مبالغ تستحق من الطرف الأول للطرف الثاني لسداد مديونية الطرف الثاني وأية مديونية للطرف الأول تستحق على أية حسابات أخرى أو نتيجة لأية معاملة أخرى سواء كانت تلك المديونية فعلية أو طارئة.

يوافق الطرف الثاني على أن يقوم الطرف الأول وفقاً لتقديره المطلق بتسجيل صوته أثناء أي اتصال يتم فيما يخص هذا العقد والعمليات المرتبطة بها واستعمال هذا كإثبات قاطع ونهائي في حال نشوء نزاع قضائي

يحق للطرف الأول التنازل عن بعض أو كل حقوقه المترتبة له بموجب هذا العقد لأي جهة وفقاً لتقديره ودون الحصول على موافقة مسبقة من الطرف الثاني.

في حال اضطرار الطرف الأول لإقامة دعوى ضد (الطرف الثاني) داخل أو خارج المملكة العربية السعودية، يلتزم الطرف الثاني بدفع جميع النفقات والرسوم والمصاريف التي يتكبدها الطرف الأول مع أتعاب المحاماة.

تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة المملكة العربية السعودية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويتم حل أي نزاع بين البنك والعميل بواسطة لجنة تسوية المنازعات المصرفية.

ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى:

ما لم ينص العقد على خلاف ذلك، تعتبر جميع المبالغ التي يجب على الطرف الثاني دفعها إلى الطرف الأول وفقاً لهذا العقد، غير شاملة لضريبة القيمة المضافة، وفي حال كانت السلع/الخدمات/ الرسوم موضوع هذا العقد خاضعة لضريبة القيمة المضافة أو أي ضريبة أخرى، فإن الطرف الثاني يلتزم بأن يدفع للطرف الأول بالإضافة إلى المبلغ/المبالغ واجبة الدفع وفقاً لهذا العقد مبلغاً مساوياً لضريبة القيمة المضافة وأي ضريبة أخرى تكون مفروضة أو يتم فرضها لاحقاً على السلع / الخدمات / الرسوم محل هذا العقد.

الربح الثابت: وهي النسبة المستخدمة لحساب إجمالي الربح بناءً على المبلغ الأساسي للتمويل وعدد السنوات كالاتي:
المبلغ الأساسي X سعر الربح الثابت X عدد السنوات.

الرسوم الادارية: يتحمل الطرف الثاني سداد رسم للطرف الأول لتغطية تكلفة اجراءات طلب التمويل حسب الموضح في طلب التمويل.

معدل النسبة السنوية: هو معدل الخصم الذي تكون فيه القيمة الحالية لجميع الاقساط و الدفعات الاخرى المستحقة على الطرف الثاني، التي تمثل إجمالي المبلغ المستحق سداه من الطرف الثاني، مساوية للقيمة الحالية لدفعات مبلغ التمويل المتاحة للطرف الثاني، وذلك في التاريخ الذي يكون فيه مبلغ التمويل او اول دفعة منه متاحا للطرف الثاني.

القسط / مبلغ السداد الشهري: يتعين على الطرف الثاني دفع قسط شهري يتكون من رأس المال والربح ويتم احتسابه كالاتي: القسط الشهري = (مبلغ التمويل + إجمالي الربح) / مدة التمويل بالأشهر.

مثال: تمويل بمبلغ ٦٠٠٠٠ ريال وهامش الربح الثابت 2 % X عدد السنوات (٥)، عندها يكون القسط الشهري 1100 ريال والرسوم الادارية ٦٠٠ ريال.

يحق للطرف الثاني إلغاء طلب التمويل بموجب اشعار مكتوب يرسله للطرف الأول خلال فترة (١٠) أيام من تاريخ تنفيذ عقد التمويل، شريطة عدم سحب كل أو أي جزء من مبلغ التمويل أو حصوله على كل أو أي جزء من السلعة أو الخدمة محل التمويل، وعدم صرف/تحصيل شيك سداد المديونية من قبل الجهة الدائنة وإعادة أصل الشيك للطرف

الأول، ويتعهد الطرف الثاني بتعويض الطرف الأول عن أية خسائر يتكبدها نتيجة إلغاء طلب التمويل وأي رسوم يدفعها الطرف الأول لصالح طرف ثالث نيابة عن الطرف الثاني.

يحق للعميل إيقاف استقبال المواد التسويقية من خلال الرسائل النصية (SMS) عند تقديم طلب التمويل الشخصي وذلك من خلال تعبئة نموذج تحديث بيانات العميل.

تعتبر جميع الحسابات المفتوحة باسم الطرف الثاني أو التي تفتح باسمه مستقبلاً لدى الطرف الأول أو شركة العربي للاستثمار أو أي من فروع أو الشركات التابعة له أو الشركات الشقيقة أو تلك الشركات التي يكون الطرف الأول مساهماً فيها أو يمتلك حصصاً فيها ضامنة لبعضها البعض بصرف النظر عن مسمياتها. وللطرف الأول في حال عدم وفاء الطرف الثاني بالتزاماته الحق في دمج أو توحيد هذه الحسابات كلها أو بعضها وله أن يخضم الرصيد الدائن من أي منها سداداً للرصيد المدين بموجب هذه الاتفاقية أو غيرها أو تجميد الرصيد الدائن في أي منها حتى يقوم الطرف الثاني بالوفاء بكافة التزاماته للطرف الأول.

تعتبر جميع الأموال والأوراق المالية والتجارية المودعة أو التي ستودع مستقبلاً باسم الطرف الثاني لدى الطرف الأول أو شركة العربي للاستثمار أو أي من فروع أو الشركات التابعة له أو الشركات الشقيقة أو تلك الشركات التي يكون الطرف الأول مساهماً فيها أو يمتلك حصصاً فيها ضماناً وتأميناً لكافة التزامات الطرف الثاني للطرف الأول دون حاجة إلى إقرار خاص بذلك ويكون للطرف الأول الحق في الحصول على مستحقاته واستيفاء دينه مباشرة من الأموال المشار إليها بطريق المقاصة بالأولوية والأفضلية على أي دائن آخر دون الحاجة لتتبيه أو إخطار أو إجراء قانوني.

للطرف الأول الحق في أن يطالب الطرف الثاني بأي مبلغ من المبالغ المستحقة له في ذمته ولا يعتبر عدم مطالبة الطرف الأول بها في تاريخ الاستحقاق من قبيل إهمال الطرف الثاني أو من قبيل التنازل عن حقوقه، ويقر الطرف الثاني ويوافق على أن للطرف الأول دائماً أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل له تحصيل حقوقه منه بما في ذلك الحجز على مستحقاته لدى المؤسسات الخاصة والدوائر الحكومية بما يساوي المبالغ المستحقة له في ذمة الطرف الثاني وطلب سدادها ولو بعد انقضاء مواعيد الاستحقاق.

للطرف الأول الحق المطلق في تحويل حقوقه الناتجة عن هذه الاتفاقية كلها أو بعضها إلى من يشاء دون توقف على رضاه الطرف الثاني.

لا يحق للطرف الثاني أن يحول التزاماته المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية إلى أي جهة أخرى، دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول.

يتعهد الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول خطياً بأي تغيير يطرأ على عنوانه أو مكان سكنه أو مكان عمله فور حدوث التغيير. كما يتعهد الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول خطياً إذا أنهى عمله لدى صاحب العمل لأي سبب من الأسباب.

لا يترتب على عدم صحة أي مادة أو نص في هذه الاتفاقية أو عدم جواز الوفاء به حسب الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية عدم صحة المواد والنصوص الأخرى في هذه الاتفاقية.

كل إشارة إلى تاريخ أو مدة يجب تفسيرها أينما وردت بهذه الاتفاقية على أساس التقويم الهجري (حسب تقويم أم القرى).

في حال مخالفة الطرف الثاني لأي من شروط وأحكام العقد و/ أو مخالفة الأنظمة ذات الصلة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، عندها تصبح كافة الأقساط والدفوعات حالة وواجبة السداد على الفور، ويحق للطرف الأول إلغاء هذا العقد وإشعار الطرف الثاني خطياً ومطالبة الطرف الثاني بسداد كافة الأقساط وما يترتب عليها من رسوم وعمولات ومصاريف، ويلتزم الطرف الثاني بتعويض الطرف الأول عن أي أضرار وخسائر يتكبدها الطرف الأول نتيجة تلك المخالفات، ويحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات النظامية والتنفيذية لاستيفاء مستحقاته.

يعتبر الطرف الثاني مخالفاً بالتزاماته وتعهداته المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية وتكون جميع الأقساط مستحقة الأداء فوراً في أي من الحالات التالية:

- أ إذا أخل أو تأخر في تنفيذ أي التزام من التزاماته وتعهداته المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية.
- ب إذا تبين في أي وقت عدم صحة البيانات أو المستندات التي قدمها الطرف الثاني لغرض إبرام هذه الاتفاقية بما يؤثر على حق الطرف الأول.
- ج إذا أدين في أية جريمة جنائية أو اتضح أنه متورط في أية قضية بما يؤثر على حق الطرف الأول.
- د إذا أنهى الطرف الثاني عمله الحالي لدى جهة العمل أو في حالة إنهاء خدماته من قبل جهة العمل لأي سبب من الأسباب ما لم يقدم الضمانات التي يرضاها الطرف الأول.
- هـ إذا أخفقت جهة العمل في الوفاء بأي التزام قد تم التعهد بخصوصه في هذه الاتفاقية، أو إذا توقف تحويل راتب الطرف الثاني للطرف الأول لأي سبب من الأسباب.

في حال رغبة الطرف الثاني بالسداد المبكر لكامل المديونية، فإنه يحق للطرف الأول احتساب أرباح الثلاثة أشهر التالية لتاريخ السداد المبكر بالإضافة إلى الرصيد المتبقي من المبلغ الأساسي دون تحميل الطرف الثاني أي رسوم أخرى، كما يحق للطرف الثاني سداد جزء من المديونية بشرط أن يكون مبلغ السداد مساوي للقسط الشهري أو مضاعفاته.

يلتزم الطرف الأول بإعفاء الطرف الثاني من المبالغ المطالب بها في حال الوفاة أو العجز الكلي الذي يتسبب بانقطاع دائم عن العمل و يترتب عليه انقطاع راتب الطرف الثاني، وذلك خلال مدة اقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ استلام المستندات ذات العلاقة وإعادة ما تم خصمه بالزيادة من تاريخ الوفاة أو ثبوت العجز الكلي على أن يكون الإعفاء مقصور على الأقساط التي تستحق بعد تاريخ الوفاة أو تاريخ ثبوت العجز الكلي ويستثنى من ذلك حالات الوفاة أو العجز الكلي الناتجة عن تعمد الطرف الثاني إصابة ذاته أو محاولته للانتحار سواء كان عاقلاً أو مختلاً عقلياً في ذلك الوقت و/أو الكوارث الطبيعية أو قرارات المحكمة أو السلطة القضائية المختصة بموجب الأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية و/أو تعاطي الكحول أو المخدرات أو العقاقير غير النظامية و/أو المشاركة أو ممارسة أو التدريب على أي رياضة أو منافسه خطره كالمشاركة في سباقات الخيل أو سباقات السيارات و/أو الوفاة أو الإصابة الناشئة عن طبيعة العمل و/أو ما ينتج بسبب أو ينشأ عن أو تكون ساهمت فيه الأسلحة النووية أو الإشعاعات النووية أو التلوث بالإشعاع من وقود أو أي نفايات نووية ناتجة عن احتراق وقود نووي، والحرب أو الغزو أو أعمال العدوان الاجنبي أو الاعمال العدوانية أو الاعمال شبه الحربية ويستثنى من ذلك عملاء القطاع العسكري و/أو أعمال التخريب والارهاب التي يرتكبها شخص أو اشخاص يعملون بصفه منفردة أو نيابة عن او على صلة باي منظمه ارهابية.